الحرب الامريكية – العراقية " حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١"

أ.م.د. عبير خليل ابراهيم شهباز
جامعة بابل / كلية التربية الاساسية / قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : basic.abir.khalil@uobylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: حرب الخليج الثانية ، ازمة الرهائن ، البعثات الدبلوماسية ، اسلحة الدمار الشامل ، الاستنزاف .

كيفية اقتباس البحث
شهباز ، عبير خليل ابراهيم ، الحرب الامريكية – العراقية " حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١"
،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The US-Iraq War "The Second Gulf War in 1991"

Assistant Professor Dr. Abeer Khalil Ibrahim Shahbaz
University of Babylon / College of Basic Education / Department of History

Keywords : Second Gulf War, hostage crisis, diplomatic missions, weapons of mass destruction, attrition.

How To Cite This Article
Shahbaz, Abeer Khalil Ibrahim, The US-Iraq War "The Second Gulf War in 1991", Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The US-Iraq war and the so-called Second Gulf War of 1991, and its consequences, including the economic collapse in Iraq in particular and the global economic crisis in general, as it included Iraq's invasion of Kuwait and a war between the coalition forces and Iraq, which created the most important pivotal crisis in the course of US-Iraqi relations during the nineties of the twentieth century, The crisis moved the relationship from the stage of escalating tension during the first Gulf War, to the stage of direct conflict. Since its beginning, the crisis placed the United States of America on a collision course with Iraq, after it posed a major challenge and a serious threat to American interests in the region, which prompted the United States of America to create political and economic changes in the region.

This prompted the Arab countries and the countries of the region to take measures on the economic level, which developed into taking positions on the political level, making the tension in relations between the Arab countries and the United States of America inevitable, until it reached the threshold of war and a comprehensive military confrontation that threatens the security of the Arabian Gulf region. In reality, the

challenges that resulted from the Second Gulf War, The role of the US administration in it pushed it towards the military option rather than a peaceful settlement, in addition to the issues that emerged during the various stages of the war, the events of the crisis and its repercussions. This changed the nature of US-Iraqi relations, which became, during the second Gulf Crisis in all its stages, a relationship of open conflict and confrontation, which reached its peak in early 1991 with the coalition forces launching the war on Iraq under the leadership of the United States of America.

الملخص

مثلت الحرب الامريكية– العراقية وما تسمى بحرب الخليج الثانية ١٩٩١، و ما افرزته من نتائج ابرزت ما تضمنته من انهيار اقتصادي في العراق بشكل خاص وازمة عالمية اقتصادية بشكل عام، لما احتوت من عزو العراق للكويت وحرب بين قوات التحالف والعراق، والذي خلق الأزمة المفصلية الأهم في مسيرة العلاقات الأمريكية– العراقية خلال التسعينات من القرن العشرين ، إذ نقلت الأزمة العلاقة من مرحلة التوتر المتصاعد اثناء حرب الخليج الاولى ، إلى مرحلة الصدام المباشر، فقد وضعت الأزمة منذ بدايتها الولايات المتحدة الامريكية على مسار تصادمي مع العراق ، بعد أن شكلت تحديا كبيرا وتهديدا بالغا للمصالح الأمريكية في المنطقة، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية الى احداث متغيرات سياسية واخرى اقتصادية في المنطقة ، مما دفع الدول العربية ودول المنطقة اتخاذ اجراءات على الصعيد الاقتصادي تطورت الى اتخاذ مواقف على الصعيد السياسي جعلت من توتر العلاقات بين الدول العربية وبين الولايات المتحدة الامريكية امر لا مفر منه حتى وصلت الى ابواب الحرب ومواجهة عسكرية شاملة تهدد امن منطقة الخليج العربي . وفي الواقع إن التحديات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية ، ودور الادارة الامريكية فيها دفعها نحو الخيار العسكري دون التسوية السلمية، فضلا عن القضايا التي ظهرت خلال مختلف مراحل الحرب، وأحداث الازمة وانعكاساتها، وهذا ما غير من طبيعة العلاقات الأمريكية– العراقية، التي صارت خلال أزمة الخليج الثانية بجميع مراحلها، علاقة صراع وصدام مكشوف، بلغت ذروته في أوائل عام ١٩٩١ بشن قوات التحالف الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

المقدمة

مثلت الحرب الامريكية– العراقية وما تسمى بحرب الخليج الثانية ١٩٩١، ونتائجها بما تضمنته من انهيار اقتصادي في العراق بشكل خاص وازمة عالمية اقتصادية بشكل عام، لما احتوت من عزو العراق للكويت وحرب بين قوات التحالف والعراق، والذي خلق الأزمة المفصلية الأهم في مسيرة العلاقات الأمريكية– العراقية خلال التسعينات من القرن العشرين ، إذ نقلت الأزمة العلاقة من مرحلة التوتر المتصاعد اثناء حرب الخليج الاولى ، إلى مرحلة الصدام المباشر، فقد وضعت الأزمة منذ بدايتها الولايات المتحدة الامريكية على مسار تصادمي مع العراق ، بعد أن شكلت تحديا كبيرا وتهديدا بالغا للمصالح الأمريكية في المنطقة، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية الى احداث متغيرات سياسية واخرى اقتصادية في المنطقة ، مما دفع الدول العربية ودول المنطقة اتخاذ اجراءات على الصعيد الاقتصادي تطورت الى اتخاذ مواقف على الصعيد السياسي جعلت من توتر العلاقات بين الدول العربية وبين الولايات المتحدة الامريكية امر لا مفر منه حتى وصلت الى ابواب الحرب ومواجهة عسكرية شاملة تهدد امن منطقة الخليج العربي . وفي الواقع إن التحديات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية ، ودور الادارة الامريكية فيها دفعها نحو الخيار العسكري دون التسوية السلمية، فضلا عن القضايا التي ظهرت خلال مختلف مراحل الحرب، وأحداث الازمة وانعكاساتها، وهذا ما غير من طبيعة العلاقات الأمريكية– العراقية، التي صارت خلال أزمة الخليج الثانية بجميع مراحلها، علاقة صراع وصدام مكشوف، بلغت ذروته في أوائل عام ١٩٩١ بشن قوات التحالف الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

قسم البحث الى مبحثين ومقدمة وخاتمة حمل المبحث الاول عنوان (مقدمات الحرب الامريكية – العراقية "حرب الخليج الثانية" ١٩٩١ واسبابها) ليشمل اولاً – (الموقف الامريكي من سياسة الحكومة العراقية تجاه الكويت عام ١٩٩٠ ، ثانياً (توتر العلاقات الامريكية – العراقية) قدم من خلال أ– أزمة الرهائن ،ب – ازمة السفارات الامريكية في العراق والكويت ، ج – التهديد باستخدام اسلحة الدمار الشامل ضد قوات التحالف الدولي . ثانياً – (انهيار محاولات التسويات السلمية) . المبحث الثاني (قيام الحرب الامريكية – العراقية ١٩٩١ "عاصفة الصحراء") طرح من خلال اولاً – (

التهديدات السياسية والعسكرية قبيل اندلاع الحرب) ، ثانياً – (انهيار محاولات التسويات السلمية) .

المبحث الاول

مقدمات الحرب الامريكية – العراقية حرب الخليج الثانية ١٩٩١ واسبابها

أولا – الموقف الامريكي من سياسة الحكومة العراقية تجاه الكويت عام ١٩٩٠

بعد انتهاء الحرب العراقية–الايرانية سرعان ما دخل العراق بأزمة اقتصادية خانقة ، تمثلت بتضخم حجم الديون قياساً الى تدني اسعار النفط العالمية ، من جهة ومن جهة اخرى تأزم المواقف السياسية العربية تجاه الحكومة العراقية التي بدت وكأنها تصارع من اجل البقاء ، في ظل تلك الظروف الحرجة التي مر بها العراق اتخذت الحكومة العراقية قراراً عسكرياً غير مدروس على جميع الاصعدة ويمكن ان نعده قراراً شخصياً من قبل الحكومة السابقة والذي على اثره دخل العراق في أزمة كان نهايتها هو اقحام العراق بلداً وشعباً بحرب لا هوادة فيها مع الولايات المتحدة الامريكية التي قادت التحالف الدولي ان ذاك ، اذ احتلت القوات العراقية الكويت في ٢ من اب /أغسطس ١٩٩٠ ، واستطاعات في غضون وقت قصير من فرض سيطرتها على جميع المناطق الحيوية والرئيسية العسكرية والاقتصادية بالكويت، لتبدأ فعليا أزمة الخليج الثانية، اذ فتحت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الأمريكية –العراقية، بل وفي تاريخ العالم برمته، إن لم نكن مبالغين[١] .

مثل الاحتلال العراقي للكويت تهديداً لأركان الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة القائمة علي ضمان أمن الطاقة وحماية أمن"اسرائيل" ، ورغبتها في الهيمنة على مقدرات المنطقة بعدما تراجع الاتحاد السوفيتي عن المشهد السياسي العالمي، ورغم اختلاف وتغير أساليب وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى؛ فإن هذه الأهداف ظلت ثابتة على الدوام، ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية طوال نصف قرن[٢] .

أكد توجيه الأمن القومي الأمريكي الذي أقره الرئيس الامريكي جورج بوش "George Bush " في أعقاب الغزو، أن الاجتياح العراقي للكويت مثل تهديدا للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة ، وتوضيح ذلك أن واشنطن قد رأت في الغزو تهديدا لضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار معقولة إلى الأسواق العالمية، ولا سيما بعد أن أصبح العراق مهيمنا علي نحو ٢٠% من الاحتياطي العالمي للنفط بضمه للكويت، وهذا يمثل بدوره تهديدا خطيرا لاستمرار تدفق النفط ولمصالح الأمن القومي الأمريكي.

وتؤكد خطابات بوش خلال الأزمة أهمية البعد النفطي كدافع قوي لتبني الإدارة الأمريكية نهجا أكثر تشددا خلال إدارته لأزمة الخليج الثانية ، فالنفط سلعة إستراتيجية، من يسيطر عليها يهيمن على الاقتصاد العالمي. ولما كان هذا الأمر راسخا في توجهات السياسة الأمريكية وخاصة في ظل رغبتها في تحقيق سيادتها على العالم؛ ولما كانت الحكومة العراقية وفقا للرؤية الأمريكية لا يمكن ان يوثق بها وبين يديها ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ولها طموح إقليمي لا حدود له؛ لذا قررت واشنطن ضرورة العمل علي وأد الطموح العراقي وتقييده(٣) .

و بذلك شكل الغزو تهديدا لمسألة أخرى مرتبطة بالتبعية بأمن الطاقة، أي أمن الخليج، الذي اعتبرته واشنطن جزءا من أمنها القومي، وحاز على أهمية قصوى لدى صانعي السياسة الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين، نظرا للعلاقة المفصلية بين أمن الطاقة وضمان أمن الخليج واستقراره، فقد رأت الإدارة الأمريكية في الغزو تهديدا مباشرا وكاملا لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم أعلنت التزامها التام بأمن واستقرار منطقة الخليج(٤) .

اتضح للادارة الأمريكية أن العراق – بما يمتلكه من أسلحة دمار شامل وترسانة عسكرية وتسليحية، الأضخم في الشرق الأوسط – يمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار "اسرائيل"، وتحديا هي لهيمنتها وتفوقها النوعي في المنطقة، خاصة أن العراق سبق وأن هدد بحرق نصف "اسرائيل" بالأسلحة الكيماوية، وبالتالي فمن المحتمل أن تكون "اسرائيل" الخطوة القادمة بعد الغزو الكويتي، وهو ما أكده إسحاق شامير رئيس وزراء "اسرائيل" حينما أوضح: " أن تل أبيب هي الهدف الاستراتيجي الثاني لصدام حسين"(٥).

يضاف إلى ما سبق أن الغزو مثل تحديا للمسعى الأمريكي لإقرار نظام دولي جديد كانت واشنطن قد شرعت في بناء أركانه بعد الانحسار السوفيتي عن المشهد العالمي، فقوة العراق وهيمنته علي مقدرات المنطقة، فضلا عن إخلاله بتوازن القوى الإقليمية، يتعارض بقوة مع رغبة الإدارة الأمريكية في السيطرة على المنطقة وثرواتها النفطية، بقصد إحكام السيطرة على العالم وفرض الوصاية علي مقدراته ؛ لذا فإن الولايات المتحدة ما كانت تسمح بتلك الهيمنة، وذلك الغزو الذي مثل تحديا وتهديدا مباشرا لزعامتها العالمية وهي ما زالت في المهد(٦) .

لقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها على أساس أن تعرض أي من أركان سياستها في المنطقة لأزمة أو تهديد ما، سيكون كفيلا بدخولها الحرب دفاعا عن مصالحها، ولما كانت الأزمة العراقية الكويتية قد هددت جميع أركان سياستها في الشرق الأوسط: النفط وأمن "اسرائيل" والنظام العالمي الجديد، لذا كان تصديها للغزو أمرا واقعا لا محالة، وبالتالي جاءت الأزمة لتحول النظام العراقي من حليف ثمين للولايات المتحدة، إلى عدوها الأول بالمنطقة، فلم يعد"صدام حسين" الحليف الأمريكي، بل أصبح عنصر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذا كان لا بد من كبح جماحه وتقزيم نفوذ[٧] .

عمدت واشنطن منذ بدء الغزو إلى تصعيد الأزمة والحيلولة دون تسويتها بشكل سلمي، حتى يصبح الخيار العسكري هو البديل الأوحد لتسويتها، وبالتالي تحقق مخططها وأهدافها من وراء إدارتها لتلك الأزمة، فالمآرب الأمريكية منها ليست انقاذ الشعب الكويتي وحماية القانون الدولي، لأنها من أكثر الدول انتهاكا له ولمواثيقه ، وإنما كان هدفها تحقيق جملة من المكاسب وضعتها نصب أعينها منذ وقوع الغزو العراقي للكويت، نوجزها فيما يلي: تدمير العراق، وسحق قوته العسكرية للحيلولة دون أن يصبح عمقا استراتيجيا في أي صراع عربي "اسرائيلي" مستقبلا ، ومن ثم ضمان أمن "اسرائيل" واستمرار تفوقها في المنطقة، والحفاظ على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط ، وتأكيد التواجد الأمريكي العسكري المكثف في الخليج العربي ، وضمان استمرارية تدفق النفط بأسعار تتماشى مع رغبات المستهلكين، فضلا عن الانفراد بزعامة العالم في ظل التحولات الدولية الجارية آنذاك، والتي اندلعت الأزمة في ذروة تفاعلاتها[٨] .

وتأسيسا على ما سبق، انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية للإنفراد بإدارتها، وتوجيهها وفقا لرؤيتها ومصالحها التي وجدت أن السبيل الوحيد لتحقيقها هو الوصول بالأزمة إلى مرحلة الخيار العسكري، وهو ما شرعت في الإعداد له منذ بدء الغزو، وبذلت جهدا جهيدا في سبيل إزالة كافة التحديات التي قد تحول دون الوصول إلي الحل العسكري، وبناء على هذا التوجه الأمريكي، والممارسات العراقية خلال فاعليات الغزو، وآليات كل منهما في التعامل مع الأزمة، فضلا عن القضايا التي طفت على

السطح خلال مجريات الأحداث وتتابعها، أضحت العلاقات الأمريكية العراقية خلال أزمة الخليج الثانية في مجملها، علاقة صدام وصراع مباشر[٩] .

ويتضح مما سبق، أن إدارة بوش تبنت الخيار العسكري منذ الوهلة الأولى، و شرعت في اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لذلك، وهو ما تجلى من خلال الخطة العسكرية التي تمت مناقشة تفاصيلها خلال اليوم التالي للأزمة مباشرة، ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الأمن القومي، وهذا يعكس أن مسألة الغزو، كانت ضمن السيناريو الأمريكي المعد مسبقا لتحقيق جملة من الأهداف الأمريكية في المنطقة. والملاحظ كذلك أن الموقف الأمريكي من الغزو؛ جاء انعكاسا للتوتر الذي ألم بالعلاقات بين واشنطن وبغداد[١٠] .

مع بداية الهجوم العراقي على الكويت بتاريخ ٢ / اغسطس / اب ١٩٩٠؛ شرعت واشنطن في استغلال البعد النفطي لإيجاد مسوغ للتدخل مباشرة فيها، وحشد الرأي العام العالمي والأمريكي لبناء ائتلاف مناهض لصدام حسين، وذلك من خلال إثارة مخاوف دول العالم من أطماع صدام في نفط الخليج، وتداعيات سيطرته على غالبية الاحتياطي العالمي على اقتصاديات الدول الصناعية. وظهر ذلك من خلال الكثير من التصريحات والتقارير الأمريكية التي ظهرت خلال الأزمة، نستعرض بعضا منها لاستنباط البعد النفطي في الأزمة، وما آلت إليه العلاقات الأمريكية العراقية من صراع، فقد أكد جورج بوش في كثير من خطاباته وتصريحاته إبان الأزمة في نهاية عام ١٩٩٠ "إن النفط بالنسبة لنا أكثر من ضرورة، فهو أسلوب حياة ولن أسمح لصدام أن يسيطر على ثلثي إنتاج نفط الخليج، لن أترك دكتاتوراً يضع يده على شريان حياتنا ، موضحا للعالم الغربي أن عدم التحرك لطرد صدام سوف يؤدي إلى سيطرته على الخليج، ومعه أكثر من ٥٠ % من الاحتياطي العالمي للنفط، مما يمكنه من العبث بإمدادات النفط العالمية والتلاعب بأسعاره وهو ما سيجعل العالم الصناعي تحت رحمته ، كما شدد على أن المزاوجة بين القوة العسكرية العراقية المكونة من مليون عسكري مع ٢٠ ٪ من نفط العالم، يمثل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية ومصالح العالم الصناعي ، مشيرا إلى أن خط حياة العالم الصناعي يمر عبر الخليج "ولا نستطيع أن نسمح لدكتاتور كهذا أن يجلس فوق هذا الخط ويسيطر علي شريان الاقتصاد العالمي . ومن هنا تمكنت إدارة بوش من التأثير على قطاع كبير من الشعب الأمريكي وصانعي القرار بضرورة التدخل في الأزمة وبشكل حاسم[١١] .

ولما كانت خطة التدخل السريع تستوجب إنزال قوات أمريكية بأعداد ضخمة في الخليج، كان لا بد من الحصول على موافقة السعودية لإنزال تلك القوات على أراضيها، وفي هذا الإطار أجرى الرئيس بوش في ٣ من اب/ أغسطس / ١٩٩٠ اتصالا هاتفيا بالملك فهد لأخذ موافقته على هذا الأمر ، وأخبره أن القوات العراقية تحتشد على الحدود السعودية، إلا أن الملك فهد بدا متردداً، لذا سعت واشنطن لاقناعه من خلال ارسال إشارات تؤكد نية العراق في اجتياح الأراضي السعودية ، وتقديم اقتراح بأن تكون القوات الأمريكية والحليفة بغطاء عربي، وذلك بدعوة عدد من الدول العربية للمساهمة بقواتها في الحشد لتحرير الكويت ، كذلك أرسل بوش وفدا برئاسة تشيني إلى جدة في السادس من اب/أغسطس١٩٩٠، وخلال لقائه بالملك، فهد أبلغه أن السعودية ربما تواجه أعظم تهديد في تاريخها، وأن الرئيس بوش مصمم الدفاع عن السعودية ضد أي هجوم محتمل من العراق، وقدم تشيني صور الأقمار الصناعية للدبابات العراقية في طريقها إلى السعودية، وقال "نعتقد بأن"صدام حسين" ربما يهاجم السعودية في أقل من ٤٨ ساعة، ولا ندري ما الذي سيفعله" وبعد نقاشات مطولة أعلن الملك فهد عن موافقته على استقبال القوات الأمريكية والحليفة على الأراضي السعودية، وقبل أن يغادر تشيني جدة، أجرى اتصالاً هاتفياً مع بوش أبلغه بموافقة الملك علي بدء الانتشار العسكري(١٢).

وفي أعقاب قبول السعودية بإنزال القوات الأمريكية، أصبحت الولايات المتحدة هي المتحكم الرئيسي في مسار الأزمة، ولم يبق إلا وضع الخطط والتفاصيل، وتهيئة المسرح السياسي والعسكري للمواجهة ، وفي هذا السياق أعلن بوش في ٧ اب/أغسطس ١٩٩٠ عن إرسال الولايات المتحدة لقوات أمريكية إلى المنطقة، كجزء من قوة متعددة الجنسيات لحماية المنطقة من التهديد العراقي، مشيرا إلى أن نشر تلك القوات جاء بناء على طلب السعودية والكويت، ولحماية المصالح الأمريكية في الخليج، وفي الوقت الذي سعت فيه واشنطن للبدء في الحشد العسكري، عمدت إلي فرض حصار اقتصادي شامل علي العراق، وتضييق الخناق عليه من خلال وقف صادراته من النفط التي كانت تمثل عصب حياته الاقتصادية، وبالتنسيق مع الدول الأوروبية، تم منع كافة الصادرات الغذائية والاستهلاكية للعراق، كما تحركت الولايات المتحدة بقوة لتشديد حظر صادرات التسليح والمواد ذات الاستخدام المزدوج إلى العراق، وفي هذا السياق فرضت قيودا صارمة على الشركات الأمريكية لمنع تصدير أي قطع غيار

ومعدات عسكرية لبغداد، كذلك شرعت في التنسيق مع الدول الغربية، ولا سيما التي تمثل مصادر رئيسية للتسليح، مثل الاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، لوقف صادراتها العسكرية لبغداد(١٣) .

أما بالنسبة للنظام العراقي، فقد سعى مع بداية الأزمة إلى استمالة الجانب الأمريكي، وانتهاج سياسة الترغيب، فاستدعى "صدام حسين" القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد جوزف ويلسون"Wilsin Juzif "، في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٠ وأكد له عدم التعرض مطلقاً للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، وخاصة المصالح النفطية، و أعرب عن تطلعه لبناء علاقة متطورة وجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما هدد صدام بتخريب المصالح الأمريكية في المنطقة إذا ما أقدمت واشنطن على العدوان على العراق.

قابلت الإدارة الأمريكية سياسة الترغيب العراقية، بموقف أكثر تصلبا، وهو ما ظهر من خلال إعلان بوش في أكثر من خطاب وتصريح له، عن تصميمه على دحر العدوان العراقي وتحرير الكويت. وعلى ضوء الموقف الأمريكي المتشدد حيال الأزمة، وفي ظل استمرار الحشد العسكري الأمريكي بالمنطقة، صعد "صدام حسين" من الأزمة، بإعلانه ضم الكويت إلى العراق رسمياً، لتكون جزءا من العراق في ٨ اب/ اغسطس١٩٩٠، كما أعلنت الحكومة العراقية تجميد تسديد الديون المترتبة للولايات المتحدة على العراق، ريثما يعيد الرئيس بوش النظر بالقرار الذي اتخذه بتجميد الأرصدة العراقية في جميع المصارف الأمريكية. وبالتالي أصبح التصعيد هو السمة الغالبة، مما أسهم أكثر في خلق علاقات تصادمية بين الدولتين(١٤) .

لم تكتف واشنطن بتضييق الخناق على العراق من خلال الحصار الاقتصادي والعسكري الذي فرضته عليه، بل شرعت في إطباق الحصار وتشديده لأقصى درجة منظمة من خلال الأمم المتحدة ،فقد تحركت الدبلوماسية الأمريكية بشكل مكثف داخل مجلس الأمن، لتوفير غطاء محكم من الشرعية الدولية لتشديد الحصار على العراق قانونيا واقتصاديا و سياسيا وإعلاميا وعسكريا، وقد نجحت إدارة بوش في مساعيها دونما عقبات، خاصة بعد تراجع الاتحاد السوفيتي عن المشهد السياسي العالمي كقوة عظمى كانت تباري الولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية، ومن ثم أصبحت الأمم المتحدة تجابه وضعا جديدا تنفرد خلاله الولايات المتحدة بدور الزعامة والهيمنة، وهو ما تجلى بشكل واضح خلال تعاطيها مع أزمة الخليج الثانية(١٥) .

في ظل الهيمنة الأمريكية وغياب الفيتو السوفيتي ، دفعت واشنطن مجلس الأمن لاستصدار إثني عشر قرارا جميعها ملزمة بشأن أزمة الخليج، هدفت في مجملها إلى فرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق برا وجوا وبحرا، وإحكامه ، والحيلولة دون إنتاج أو تطوير العراق لقدراته العسكرية، وكان أهم هذه القرارات على الإطلاق القرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠، والذي قضى بإمهال العراق إلى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٩١ كموعد نهائي لسحب قواته من الكويت، وإلا فإن قوات الإئتلاف سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ القاضي بإخراج القوات العراقية من الكويت. وقد بذلت واشنطن عبر وزير خارجيتها جيمس بيكر " Jims Baykir "، جهودا دبلوماسية مكثفة خاصة لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لضمان تمرير هذا القرار . وعندما تم ذلك انتشى ، حيث أصبحت يده طليقة للمضي بالمخطط المرسوم لضرب العراق وتدميره، وقد جاء القرار بمثابة صدمة كبرى للنظام العراقي، خاصة مع موافقة حليفه الاتحاد السوفيتي، فلم يكن النظام العراقي يتصور أن يذهب السوفيت إلى هذا الحد، ولكن الظرف الدولي وحقائق القوة هي التي حولت الاتحاد السوفيتي إلى تابع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية خلال تلك الأزمة[١٦] .

نخلص إلى أن القرارات التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج الثانية، تنم عن رغبة صريحة في ضرب العراق، وسد باب التفاوض واللجوء، إلى الحل العسكري لاستكمال المخطط الأمريكي وتحقيق أهدافه، كما أن آليات تعامل واشنطن مع الأزمة – بداية من رد الفعل المتصلب و مرورا بالحشد العسكري، والسلوك الأمريكي داخل الأمم المتحدة – ضاعفت من حدة التصادم والمواجهة في العلاقات الأمريكية العراقية[١٧] .

ثانيا:- توتر العلاقات الامريكية – العراقية

بالإضافة إلى عملية الحشد العسكري واستمرارها وقرارات مجلس الأمن وتداعياتها، ظهرت جملة من القضايا والأزمات السياسية التي أسهمت بما لا يدع مجالا للشك في تعقيد العلاقات الأمريكية العراقية وتصعيد حدة المواجهة بينهما، كما أنها زجت بكلا الطرفين في أتون الحرب، ونبرز هذه القضايا لكشف مدى العداء الذي بات يخيم على العلاقات بين الدولتين خلال أزمة الخليج الثانية على النحو التالي:

أ- أزمة الرهائن

بعدما توارى الحل السلمي لأزمة الخليج الثانية، ومع إحكام طوق الحصار على العراق، اندفع النظام العراقي نحو التصعيد، وأعلن احتجاز جميع الرعايا الأجانب بالعراق والكويت، كرهائن وتوزيعهم على كل المراكز والمرافق الاقتصادية والعسكرية كدروع بشرية لحماية المواقع الحيوية في العراق، ضد أي هجوم محتمل من قبل القوات الأمريكية والحليفة لها ، وقد أوضح صدام للقائم بالأعمال الأمريكية ببغداد، أنه احتجز الرعايا الغربيين لمنع الولايات المتحدة وحلفائها من ضرب العراق، وأنه لا خطر عليهم، إلا إذا كانت النية مبيتة للعدوان على بغداد. وفي ٢١ أغسطس ١٩٩٠ وجه صدام رسالة مفتوحة إلى بوش أكد فيها أن عدم السماح للرعايا الأجانب بالسفر ليس من باب الانتقام، وانما هو درء لجريمة عدوان ينوي الرئيس بوش ارتكابها بحق شعب العراق. وفي السياق ذاته أعلن رئيس المجلس الوطني العراقي بقاء الرعايا الأجانب بالعراق، طالما كان العراق مهددا بالحرب العدوانية ، كما ذكر طارق عزيز أن عدم السماح للرعايا الأمريكيين بمغادرة العراق هو تدبير احترازي[١٨] .

كان لدى صدام قناعة بأن الأمر عندما يتعلق بضحايا ورهائن، فإن الغرب لن يكون لديه الشجاعة الكافية للقتال. وقد ألمح بذلك خلال لقائه مع السفيرة ابريل جلاسبي في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ عندما قال: "لا يمكن للمجتمع الغربي أن يقبل عشرة آلاف قتيل في معركة واحدة ، ولما كان عدد الرهائن الأمريكيين في العراق والكويت طبقا لتقديرات الخارجية الامريكية ٣١٢٠ شخصا، وإجمالي عدد الرهائن الغربيين نحو ١٢٥٠٠، فقد ترسخ لدى صدام أن الرأي العام الأمريكي والغربي سيحول دون مضي الإدارة الأمريكية في مخططها لإعلان الحرب ، غير أن واشنطن استنكرت هذا الموقف ودفعت مجلس الأمن لاستصدار قرار يجرم هذا العمل، وأكد بوش أن اعتقال الرهائن لن يؤثر على قدرته في اتخاذ قرارات صعبة[١٩] .

ومن جانب آخر سعى صدام لاستغلال مسألة الرهائن للخروج من الأزمة، حيث وجه رسالة إلى ذوي الرعايا الموجودين بالعراق وإلى شعوب أوروبا وأمريكا، طلب خلالها التعاون لمنع العدوان علي العراق، وقال في رسالته أنه يعد بإطلاق المحتجزين مقابل تعهد خطي من بوش بسحب قواته وقوات حلفائه من المنطقة ،

كما طرح مبادرة مضمونها أن يتعهد مجلس الأمن بموافقة الولايات المتحدة على أن تسحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني وترك موضوع الكويت ليعالجه العرب كشأن عربي، وقال "إن السماح للأجانب للسفر من العراق مرهون بتنفيذ تلك الشروط"، وقد رفضت واشنطن كل هذه الاقتراحات[٢٠] .

كما حاول صدام أن يستغل الرهائن كوسيلة لفصم عرى قوى التحالف بالإفراج عن بعض الرهائن ، ما أكده الناطق باسم البيت الأبيض، حيث أشار إلى أن قرار العراق بالإفراج تدريجيا عن الرهائن، يشكل محاولة جديدة لاستخدامهم في أغراض دعائية ولشق التحالف الدولي.

ومثل ما سعى العراق إلى الإفادة من أزمة الرهائن للخروج من محنته وتفتيت قوى التحالف، عمدت واشنطن إلى استغلال تلك الأزمة في الحصول علي موافقة الكونجرس لخوض الحرب، وكسب الرأي العام الأمريكي والعالمي. وفي هذا الإطار ركز جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي خلال خطابه أمام مجلس الشؤون العالمية في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ على وضعية الرهائن الأمريكيين، مشيرا إلى أنهم يعانون أشد أنواع المعاناة، مؤكداً أن فكرة استخدام الأمريكيين كدروع بشرية شيء لا يمكن استيعابه، كذلك تطرق بوش خلال لقائه بعدد من أعضاء الكونجرس لأزمة الرهائن، حيث قال إن معاملة الرهائن مخيفة وبربرية. وقد فطن بعض أعضاء الكونجرس لمسألة سعي الإدارة الأمريكية لاستغلال أزمة الرهائن للحصول علي موافقة الكونجرس واستخدامها كمبرر لعمل عسكري[٢١] .

وفي خطوة اعتقد صدام أنها قد تسهم في تهدئة الموقف، وخلق مناخ من التقارب الأمريكي العراقي، قرر في السادس من ديسمبر ١٩٩٠ السماح لجميع المحتجزين الأجانب بمغادرة العراق، وبذلك أسدل الستار على هذه الأزمة. وعلى الرغم من أن الرأي العام العالمي قد ثمن تلك الخطوة، فإن بوش قلل من أهميتها، معتبرا إياها تصحيحا لجريمة ارتكبها العراق باحتجازه لهؤلاء الرهائن، في حين أوضح بيكر أن تلك الخطوة لن تقلل من تصميم الولايات المتحدة على رد عدوان العراق ضد الكويت من خلال تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن، وأرجع القرار إلى الضغوط الدبلوماسية والسياسية، مؤكدا أنه ليس مصادفة أن يتم الافراج عن الرهائن بعد أسبوع من التخويل إلي المجموعة الدولية استخدام القوة.

ويتبين من رد فعل الإدارة الأمريكية إزاء قرار إطلاق سراح الرهائن أن بوش بات قادراً على توجيه الضربة للعراق، دون أي عائق يمكن أن يسبب له انتقادا، إذا ما أصيب الرهائن خلال مجريات الحرب في حالة بقائهم في العراق، كما أن واشنطن أرجعت هذا القرار إلى سياسة الترهيب والحصار والضغط التي مارستها، ويعكس رد الفعل الأمريكي مدى إصرار واشنطن على السير قدما نحو استكمال مخططها العسكري، ونسف أي مبادرة أو خطوة قد تسهم في إقرار حل سلمي للأزمة، فالملاحظ أن تصريحات مسئولي الحكومة الأمريكية في أعقاب الإفراج عن الرهائن قد أصبحت أكثر حدة وغرورا [٢٢] .

ب- أزمة السفارات الأمريكية في العراق والكويت

ظهرت أزمة أخرى في خضم الأحداث زادت من سخونة العلاقات الأمريكية العراقية وأسهمت في مضاعفة حدة التوتر والصراع في العلاقات بين الدولتين، حيث أصدرت الحكومة العراقية قرارا يقضي بترك كل البعثات الدبلوماسية لدى الكويت مقارها، وعليهم أن يختاروا بين المغادرة إلى بلدانهم أو الانضمام إلى بعثاتهم في بغداد. وفي نفس السياق أصدرت الخارجية العراقية مذكرة تؤكد فيها أن الهيئات الدبلوماسية في الكويت لم تعد لها مهام رسمية، وقد رفضت واشنطن الانصياع لهذا القرار، وأصدرت الخارجية الأمريكية في ٢٢ أغسطس بيانا تضمن رفض طلب العراق سحب البعثة الدبلوماسية الأمريكية من الكويت، واستمرار التمثيل الدبلوماسي الأمريكي وبقاء السفير الأمريكي في دولة الكويت، كما حمل البيان العراق مسؤولية حماية وتأمين سلامة الدبلوماسيين الأمريكيين في الكويت بموجب القانون الدولي، وإزاء عدم تنفيذ واشنطن للقرار العراقي، وجهت الخارجية العراقية إنذارا إلى البعثة الدبلوماسية الأمريكية في الكويت بوجوب مغادرة البلاد قبل يوم ٢٤ أغسطس١٩٩٠، وإلا فإنهم سوف يعاملون كأي مواطن أجنبي بعد فقدان حصانتهم الدبلوماسية[٢٣] .

ومع انتهاء المهلة التي حددها العراق لكي تغلق البعثة الدبلوماسية الأمريكية مقرها، اصبحت الاجواء اكثر توترا على العلاقة بين واشنطن وبغداد، وأضحت قضية البعثة الدبلوماسية الأمريكية في الكويت نقطة مواجهة أساسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بعد أن حاصرت القوات العراقية السفارة الأمريكية بالكويت، وقرار العراق بعدم السماح للدبلوماسيين الأمريكيين في العراق والكويت

بالمغادرة، إذا لم تعلن واشنطن إغلاق سفارتها في الكويت، وعلى خلفية ذلك تصاعدت المواجهة الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد، فقد قامت الإدارة الأمريكية بتخفيض بعثتها الدبلوماسية في بغداد إلى خمسة افراد فقط، واتخذت قرارا بطرد ٣٦ موظفا من البعثة العراقية الدبلوماسية في واشنطن وعوائلهم في ٢٧ أغسطس ١٩٩٠، ووضعت قيودا على تحركات الدبلوماسيين الآخرين العاملين فيها وقيدت من قدراتهم علي الانتقال والتحرك. وقد صرح ناطق باسم الخارجية الأمريكية بأن سبب هذه الإجراءات، هو القرار العراقي غير القانوني بإغلاق السفارة الأمريكية في الكويت، واحتلال العراق للكويت وضمها إليه، ومنع الرعايا الأجانب من السفر، وبذلك انخفض عدد الدبلوماسيين العراقيين في واشنطن إلي ١٩ شخصا، رد فعل على ذلك فرض العراق حصارا وعقوبات ضد السفارة الأمريكية في العراق وتم منع دبلوماسييها من الاتصال بالمواطنين الأمريكيين الموجودين في العراق والكويت[٢٤].

وظلت تلك الأزمة الدبلوماسية تؤجج من توتر العلاقات الأمريكية العراقية وتضغط في اتجاه المواجهة، حتي قررت واشنطن سحب بعثتها الدبلوماسية من الكويت في ٨ ديسمبر ١٩٩٠ في أعقاب قرار العراق بالإفراج عن الرهائن، حيث أعلنت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية أن موظفي سفارة الولايات المتحدة غادروا الكويت بعد إكمال خروج جميع الأمريكيين من العراق والكويت، وأضافت أن الإدارة أبلغت العراق بأن السفارة في الكويت ستبقى مفتوحة لكنها خالية من طاقمها مؤقتا، وأنها تحمل صدام مسؤولية حماية مبني السفارة وموجوداتها. كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن قرار سحب السفير الأمريكي من الكويت لا يشكل مكأفاة للرئيس العراقي في مقابل إطلاقه الرعايا الأجانب، فمع خروج الرعايا الأمريكيين من الكويت انتهى العمل اليومي للسفارة الأمريكية هناك، مؤكدا أن القرار لا يعني أي تغيير في تصميم وعزم إدارة بوش على إخراج صدام من الكويت[٢٥] .

ونحو مزيد من التصعيد الدبلوماسي بين الدولتين، أعلن سكوكروفت " Skukruft" في أوائل يناير ١٩٩١ أن الولايات المتحدة قررت إغلاق سفارتها في بغداد مثلما فعلت في الكويت، وطلب بيكر خلال اجتماعه مع عزيز بجنيف إغلاق السفارة الأمريكية في بغداد والسماح بخروج الدبلوماسيين الخمسة الباقين، كما استدعت الخارجية الأمريكية السفير العراقي في واشنطن وأمرته بتخفيض البعثة العراقية إلي أربعة أفراد يكون هو أحدهم ، وبهذا أصبحت العلاقات الدبلوماسية الأمريكية

العراقية مقطوعة تقريبا بعد أن تم إغلاق السفارة الأمريكية في العراق، وسحب كل بعثتها الدبلوماسية ، وتخفيض البعثة الدبلوماسية للعراق، وهذا يعكس حجم الصراع الذي ألقى بظلاله على العلاقات بين الدولتين[٢٦] .

ج- التهديد باستخدام اسلحة الدمار الشامل ضد قوات التحالف.

بدت مسألة أخرى خلال تفاعلات أزمة الخليج الثانية أقلقت صانعي القرار الأمريكي، حيث خشيت واشنطن من أن يقدم"صدام حسين" على استخدام أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة، والأسلحة الكيماوية بصفة خاصة، ضد القوات الأمريكية الموجودة في الخليج، الأمر الذي سيحدث خسائر جسيمة بها ومما ضاعف من هذا القلق ما جاء في تقرير صادر من وزارة الدفاع الأمريكية من تأكيدات بأن العراق قد نقل ذخائر كيماوية إلى الكويت في اليوم التالي للغزو، وأنها جاهزة للاستخدام. وتزامن ذلك مع تهديد"صدام حسين" في أكثر من مناسبة باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد قوات التحالف اعتقادا منه بأن ذلك قد يمثل رادعا لأي هجوم محتمل من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق، فعلى سبيل المثال أشار نصيا خلال إحدى مقابلاته: "أدعو الله أن لا أكون مضطرا لاستخدام هذه الأسلحة، ولكنني لن أتردد في القيام بذلك إذا دعت الحاجة"، كما ألمح خلال لقائه مع محطة تلفزيون سي بي إس الأمريكية إلى أنه قد يستخدم الأسلحة الكيماوية ضد قوات التحالف إذا اندلعت الحرب' . هذا فضلا عن أن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد إيران خلال حرب الخليج الأولى والأكراد إبان حملة الأنفال، أمر ماثل بقوة أمام أعين صانعي القرار الأمريكي، ناهيك عن تنامي قدرات العراق في مجال الأسلحة البيولوجية والجرثومية وبرامج الصواريخ البالستية. أسهمت كل هذه المعطيات في أثارة العديد من المخاوف الأمريكية بشكل ملحوظ [٢٧] .

وعلى ضوء ذلك دار نقاش مستفيض داخل أروقة الكونجرس، مع أطراف الإدارة الأمريكية حول احتمالية استخدام صدام للأسلحة الكيماوية ضد قوات التحالف ، فقد أعلن مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية وليم وبستر في أكتوبر ١٩٩٠ أن المعلومات الإستخباراتية تؤكد قدرة الرئيس العراقي على استعمال الأسلحة الكيماوية، وأنه لن يتردد في استعمالها إذا ما تقرر اللجوء للضربة الوقائية. وفي شأن آخر أكد تقرير إستخباراتي أن العراق قد استعد لاستخدام

الأسلحة الكيماوية ضد أي نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الغزو العراقي للكويت، كما أعلن النائب لويس اسبين رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، أن العراق طور أسلحة بيولوجية، ويتضح مدى القلق الأمريكي من استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد قوات التحالف، في اتجاه الإدارة الأمريكية لتشكيل مجموعة عمل من فنيين على أعلى مستوى وبعض من رجال الإستخبارات لتقدير مدى قدرة العراق على إطلاق صواريخ تحمل رؤوسا كيماوية (أسلحة كيماوية)، وقد أقرت تلك المجموعة قدرة العراق على إطلاق صواريخ تحمل رؤوسا كيماوية وأن مداها يصل إلى تل أبيب[٢٨] .

وبناء على ما سبق أضحت هناك قناعة لدى عدد كبير في الأوساط الأمريكية، بأن صدام سوف يستخدم مخزونه من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد قوات التحالف إذا ما اندلعت الحرب ، لذا تعاملت واشنطن مع تلك الاحتمالية بقدر كبير من الحزم والشدة ، وحذرت بغداد من خلال القنوات الدبلوماسية، أنها سترد بالسلاح النووي إذا أقدم العراق علي استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهو ما بدا في الخطاب الذي بعث به بوش لصدام مع وزير خارجيته بيكر؛ حيث أوضح أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي استخدام للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، مشيرا إلى أن العراق وصدام سوف يدفعان ثمنا باهظا إذا أقدما على مثل هذا العمل، كذلك حذر بيكر طارق عزيز خلال لقائهما بجنيف من استخدام الأسلحة الكيماوية في أي مرحلة من مراحل الحرب، موضحا أنه في حال استخدامها سيكون رد الولايات المتحدة حازماً وقوياً، وبالأسلحة غير التقليدية ، كذلك صرح الرئيس بوش أن قيام العراق باستخدامه أسلحة كيماوية في حرب الخليج سيكون بمثابة قيام العراق بهجوم نووي، بما يعني الرد عليه بالطريقة المناسبة، كما هدد وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني العراق بالدمار الشامل إذا استعمل السلاح الكيماوي، وقد أوضح حسين كامل المجيد، صهر"صدام حسين"، في سياق حديثه لمجلة تايم في سبتمبر ١٩٩٥ عندما سئل لماذا لم يستخدم"صدام حسين" أسلحته غير التقليدية؟ أوضح أن استخدام هذه الأسلحة من شأنه أن يجعل القوى الكبرى تستخدم الأسلحة النووية، وهو ما يعني أن العراق كان سيباد[٢٩] .

المبحث الثاني

قيام الحرب الامريكية – العراقية ١٩٩١ "عاصفة الصحراء"

اولا– التهديدات السياسية والعسكرية قبيل اندلاع الحرب

في إطار سياسة الترهيب التي انتهجها الطرفان خلال فعاليات الأزمات السياسية، ألمح صدام إلى الزج ببعض الجماعات الإرهابية بشن هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة والدول المشاركة في التحالف المناهض للعراق، كرد فعل على الضغوط التي تمارس عليه من قبل واشنطن وحلفائها منذ بدء الأزمة، فمثلا هدد صدام الولايات المتحدة صراحة خلال لقائه مع جلاسبي بموجة من الهجمات الإرهابية، كما أطلق طارق عزيز في ٣١ أغسطس ١٩٩٠ تهديدا خلال مقابلة أجراها مع صحيفة لوفيجارو باستخدام العراق للإرهاب كأداة لمواجهة العدوان عليه، موضحا أن العراق حر في تشجيع عمليات إرهابية ضد المصالح الأمريكية والبريطانية. وقد توالت التقارير التي أكدت علاقة النظام العراقي بالعديد من المنظمات والجماعات الإرهابية ، وفي هذا السياق أشار بوش إلى أن العراق يرتبط بعلاقات قوية مع العديد من الجماعات الإرهابية، وأكد روبرت جيتسRobert Gates نائب مستشار الرئيس بوش لشئون الأمن القومي، وجود أدلة كثيرة على تدفق عدد من المجموعات الإرهابية إلي بغداد، وأن هناك اتجاها لاستخدام هذه المجموعات في عمليات إرهابية، كما أعلنت الخارجية الأمريكية أن إرهابيين يدعمهم العراق، يعدون لتنفيذ عمليات في بقاع عدة من العالم(٣٠) .

وإزاء هذه التقارير حمل بوش صدام مسئولية أي عمل إرهابي يوجه إلى أي دولة عضو في التحالف، متوعدا صدام بأشد عبارات التهديد والوعيد ، كما أعادت الخارجية الأمريكية إدراج العراق ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب في سبتمبر ١٩٩٠ ، و أصدرت في السابع من سبتمبر ١٩٩٠ بيانا شديد اللهجة حذرت فيه العراق من القيام بأي عمل إرهابي، وأوضحت أن العراق في الأشهر الأخيرة زاد من مساندته ودعمه لخلايا إرهابية، باتت تهدد المصالح الأمريكية بشكل ملموس(٣١).

ويلاحظ أن الإدارة الأمريكية قد استغلت مسألة تهديد العراق بشن عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف لكسب الرأي العام العالمي والأمريكي والكونجرس، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي في ٢٧ أكتوبر خلال شهادات له

أمام إحدى لجان الكونجرس، أن من الأسباب التي تعتبر مبررا للقيام بعمل عسكري لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت؛ الأعمال الإرهابية المتوقع أن يوجهها النظام العراقي ضد المصالح والأهداف الأمريكية، وهذا يمثل بلا شك عملا استفزازيا.

أسهم الظرف الدولي بشكل فاعل في اندفاع الإدارة الأمريكية صوب الحرب، والمضي في مخططها بحرية غير مسبوقة. فقد تزامن الغزو العراقي للكويت بمرور العالم بمنعطف تاريخي، حيث أخذ النظام الدولي، الذي استقر في أعقاب الحرب العالمية الثانية (القطبية الثنائية)، يتداعي إذ إنهارت معظم الأنظمة الشيوعية، وتراجع السوفيت عن المشهد السياسي العالمي، وانزوى كقوة عظمى، وارتمى زعماؤه في أحضان الغرب وراحوا يلهثون وراء المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي، ومن ثم انفردت الولايات المتحدة كقطب أوحد وقوة عظمي ، تقرر مقدرات الشعوب، دون معارضة تذكر من جانب الاتحاد السوفيتي، فلقد اختفت الثنائية ومعها جميع ضروب التوازن السياسي[٣٢] .

وبناء على ما سبق، كان الاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج منساقاً إلى تأييد كافة الخطوات الأمريكية حيال الأزمة، وهو ما بدا واضحا من البيان المشترك الصادر عن قمة هلسنكي بين بوش وجورباتشوف Gorbachev في ٩ سبتمبر ١٩٩٠، حيث أكد بوش عن تصميم الولايات المتحدة على استخدام القوة ضد العراق دونما أي تعليق من قبل جورباتشوف، الذي أظهر تأييد تاما لكافة الخطوات التي تبنتها الإدارة الأمريكية خلال إدارتها للأزمة. كما يتضح تبعية الموقف السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالأزمة من خلال موافقة موسكو علي جميع القرارات التي تم إقرارها في مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج الثانية دونما معارضة تذكر. وعلي ما يبدو أن صدام لم يقرأ جيدا الخارطة الدولية وحجم التحولات التي شهدها العالم في أواخر تسعينيات القرن العشرين. فالسوفيت أصبحوا يسيرون في ركب الولايات المتحدة ويدورون في فلكها ، وبالتالي خسر صدام أهم رهان في مقامرته الكبرى للفوز بالكويت، وهو الرهان على الاستفادة من التناقض بين القوتين العظميين[٣٣] .

ثانياً- انهيار محاولات التسويات السلمية

كان ضمن التوجهات التي ضاعفت من وتيرة الصدام في العلاقات الأمريكية العراقية، تبني واشنطن سياسة اجهاض كافة المساعي والمبادرات السلمية، لضمان

بلوغ الأزمة إلى مرحلة الحل العسكري لتحقيق أهدافها، عملت واشنطن علي تجميد الحل العربي، حيث بادرت بإفشال القمة العربية الخماسية التي كان مقررا عقدها في جدة خلال الفترة من ٥-٦ اغسطس ١٩٩٠ بين رؤساء وملوك مصر والأردن والعراق والسعودية واليمن، عندما سارعت بإرسال ديك تشيني لإقناع الملك فهد بضرورة إنزال القوات الأمريكية والحليفة في السعودية ، ومن ثم أجهضت واشنطن عن عمد محاولة الحل العربي للمشكلة، الذي كان مقررا بحثه في قمة جدة ، كما دفعت واشنطن قمة القاهرة لتبني إرسال قوات عربية لدول المنطقة كغطاء للقوات الأجنبية، مما ضاعف من انشقاق الصف العربي وغياب حل عربي للأزمة، وبالتالي أصبح الطريق مفتوحا لتدويلها [٣٤] .

كما بادر بوش برفض مبادرة السلام التي قدمها "صدام حسين" في ١٢ أغسطس ١٩٩٠، التي تتعلق بخطة انسحاب من الكويت، مع حل لجميع المشاكل العالقة في المنطقة، من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن الأراضي العربية التي احتلتها "اسرائيل"، وتعليقا على المبادرة أكد بوش بنهاية آب /اغسطس ١٩٩٠ أنه لا مجال للمساومة أو التفاوض، وقد انتقد "صدام حسين" بشدة رفض بوش لمبادرته بعد ساعات قليلة من إطلاقها، كما تعاملت الإدارة الأمريكية بحزم مع محاولات الملك حسين للتوسط بين صدام والرئيس بوش، حيث ذكر بوش للملك حسين بحزم لا وساطة، ولا مفاوضات مع "صدام حسين"، وقال بوش "لقد دفعنا ثمنا غاليا عندما حاولنا ارضاء دكتاتور في الحرب العالمية الثانية (هتلر) ولن نكرر الخطأ نفسه" [٣٥] .

كذلك أجهضت واشنطن مساعي الجانب السوفيتي لحل الأزمة سلميا، والتي تمثلت في محاولات يفجيني بريماكوف Yevgeny Primakov' المبعوث الخاص للرئيس جورباتشوف إلى بغداد، الذي قام بزيارتين لبغداد خلال شهر أكتوبر ١٩٩٠ واجتمع مع "صدام حسين"، وتباحثا حول سبل الخروج من الأزمة، وعلى الرغم من أن "صدام حسين" أعلن عن قبوله بالإنسحاب إذا ما حصل على الضمانات اللازمة بعدم الاعتداء على العراق، وعدم المساس بالنظام القائم، فإن بوش لم يعر أي أهمية لذلك العرض، فحقيقة الأمر أنه لم يكن يريد انسحاب "صدام حسين" من الكويت، بل يريد إيصال الأزمة لمرحلة الحرب[٣٦] .

وفي إطار المسعى الأمريكي لإفشال أي مبادرة سلمية لحل الأزمة، انتهجت واشنطن تكتيكا آخر لدفع العراق للتشبث بموقفه، حتى تنقضي الفترة التي حددها مجلس الأمن دونما التوصل إلى تسوية سلمية، وبالتالي يصبح الخيار العسكري هو البديل الأوحد، فقد أخذ بعض مسئولي الإدارة الأمريكية يرفعون سقف المطالب الأمريكية من النظام العراقي، وأخذوا يعلنون على الملأ أن واشنطن لن ترضى فقط بسحب العراق لقواته من الكويت، بل زادت على ذلك بأنها تريد نزع أسلحة العراق وتدميرها بغض النظر عن انسحابه من الكويت من عدمه. وفي هذا الإطار ذكر بوش بلهجة تحد صارمة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ ، ضرورة أن تأخذ الولايات المتحدة والدول الأخرى خطوات حثيثة للقضاء على ترسانة العراق وقدراته الكيماوية والنووية، كما أعلن في ٢١ ديسمبر أن انسحاب القوات العراقية من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة، وإنما يتحتم نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتقليص قواته العسكرية، وإزالة مصانعه الحربية وقواعد صواريخه، وجميع منشآته النووية[٣٧] .

كما صرح سكوكرفت أنه يجب وضع برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل تحت إشراف دولي صارم، وأعلن بيكر في مجلس الشيوخ في ١٧ أكتوبر ١٩٩٠ ، أنه حتى لو انسحب العراق من الكويت ستستمر العقوبات حتى يتم نزع سلاحه، كما أدلى نائب الرئيس الأمريكي دان كوايل Damne Coil في بيان مماثل جاء فيه أن الولايات المتحدة سوف تسعى لنزع سلاح العراق حتى لو انسحب"صدام حسين" الكويت ، كذلك أكد وليام وبستر مدير وكالة المخابرات المركزية أن منطقة الخليج ستظل مهددة ما دام"صدام حسين" وترسانته لا تزال قائمة. وقد نجحت واشنطن في مسعاها السابق فقد نفع هذا التصعيد الأمريكي العراق للتشبث أكثر بموقفه، وحرص صدام على أن لا يتحدث عن الانسحاب بصورة علنية، بل استمر في إصراره على ضم الكويت . ويعكس هذا الكم من التقارير والتصريحات، مدى رغبة إدارة بوش في القضاء علي قدرات العراق العسكرية والتسليحية، ويتضح أن الأمر لم يعد يرتبط بمسألة تطبيق القانون الدولي وتحرير الكويت، فلغة التصريحات والمتواري بين السطور، يكشفان بوضوح النوايا الحقيقية لواشنطن تجاه العراق، ومدى إصرارها القوي علي سحق قوة العراق وتدمير بنيته، حتي وإن انسحب صدام من الكويت[٣٨] .

وفي أعقاب إقرار مجلس الأمن للقرار ٦٧٨ والذي يخول استخدام القوة العسكرية، وبعد أن أمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بزمام الأزمة، سعت إلى تخفيف الانطباع الذي ترسخ لدي الرأي العام جراء أسلوب معالجتها للأزمة، والذي أظهرها بمظهر الحريص على الحرب والمعرقل لجميع الحلول السلمية، وذلك من خلال تقديم بعض المبادرات الأمريكية للاتصال بالجانب العراقي. و لفهم ذلك التوجه وأبعاده على العلاقات الأمريكية العراقية، نعرض بايجاز لتلك المبادرات. فقد أطلق الرئيس بوش في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ – أي بعد يوم واحد من صدور القرار ٦٧٨ – مبادرة عرض خلالها إيفاد وزير خارجيته إلى بغداد، واستقدام طارق عزيز لواشنطن والالتقاء به، زاعما أن الهدف من هذا اللقاء هو المشي ميلا إضافياً من أجل السلام، وقد باء هذا الاقتراح بالفشل للاختلاف حول مواعيد اللقاءات والاجتماعات بين الطرفين[٣٩] .

ومع فشل الاقتراح السابق، أعلن بوش مبادرة أخرى فحواها بأن يلتقي وزيرا خارجية الدولتين بجنيف في التاسع من يناير ١٩٩١، وبالفعل التقى طارق عزيز وجيمس بيكر بناء على تلك المبادرة . ويتضح من خلال محضر الاجتماع الذي جمع بينهما أن اللقاء لم يكن يمثل في حقيقته بحثا عن مخرج سلمي، ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكي تضمنته رسالة بوش لصدام، والتي رفض طارق عزيز تسلمها (بعد أن قرأها) لأنها كتبت بصيغة لا يليق التخاطب بها بين الرؤساء، وهي لا تحتوي إلا على عبارات التهديد والوعيد للعراق وقيادته، وكان مضمونها إما أن تخرج الآن وبلا شروط من الكويت وإما سيتم تدمير قواتك تماما [٤٠] .

ثالث تلك المبادرات التي أطلق عليها اصطلاحا "مبادرة الفرصة الأخيرة"، تمثلت في زيارة الأمين العام للأمم المتحدة بيريز ديكويار Perez de Kuyar إلى العراق في ١٢ يناير ١٩٩١ بناء على طلب وإلحاح بوش، وخلال لقائه بصدام حسين، أعرب له عن توجسه من أن تتخذ زيارته ذريعة لشن الحرب، بزعم أن العراق لم يقدم أي خطوة لحل الأزمة سلميا ، وأشار صدام أنه لا يمكن الحديث عن الانسحاب، بينما الجيوش الأمريكية على أهبة الاستعداد لبدء المعركة، والحرب قد تقع في ظرف ساعات، موضحا أن الحديث عن انسحاب عراقي، دون أن يكون في مقابله شيء عن إنسحاب أمريكي، سيخلق بلبلة بين الأوساط العراقية. وكان رد ديكويار بعد أن أنهى صدام حديثه أن قال جملته المشهورة: "إنني أشعر أن السيف

قد خرج من غمده، وهو مشهر فوق العالم، وليس على رأسي فقط . والملاحظ أن زيارة ديكويار التي كلفه بها بوش لم يكن هدفها منع الحرب ، فكل الذي أراده بوش هو إيصال رسالة للعالم بأن المشكلة ليست بين الولايات المتحدة والعراق، بل بين العراق والأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة قد بذلت جهودها، حتى آخر يوم من الفترة التي منحها مجلس الأمن للعراق للإنسحاب من الكويت، ولكن العراق أصر على موقفه[٤١].

ومما سبق يتبين أنه في الوقت الذي كانت واشنطن تعمل فيه على وأد كل المساعي والمبادرات لحل الأزمة بشكل سلمي، كانت تسعى جاهدة كي تظهر بمظهر الحريص على السلام ،وذلك لكسب الرأي العام العالمي والأمريكي وتأييد الكونجرس لضمان تمرير المدة التي أقرها مجلس الأمن(٤٥ يوماً)، الممنوحة للعراق لسحب قواته من الكويت دون . الوصول إلى حل سلمي للأزمة، وفي هذا الإطار اقترحت الإدارة الأمريكية المبادرات الثلاث التي حملت في ظاهرها الرحمة، بينما كانت تنطوي في باطنها على مزيد من التهديدات.

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إفشال جميع الخيارات السلمية لحل الأزمة، واستطاعت إزالة كل العقبات والتغلب على التحديات التي كانت تواجهها، للبدء في تفعيل وممارسة الخيار العسكري الذي تبنته منذ اليوم الأول للأزمة، وعملت على تهيئة المسرح والمشهد السياسي للبدء في عملية ما سمي (عاصفة الصحراء) .

وقع الرئيس بوش توجيه الأمن القومي رقم ٥٤ في ١٥ يناير ١٩٩١، والذي يخول استخدام القوة العسكرية لطرد القوات العراقية من الكويت، وقد بين التوجيه دوافع قرار الحرب على النحو التالي: ضمان إمدادات النفط والحفاظ على أمن واستقرار الدول الصديقة في المنطقة، وهو أمر غاية في الأهمية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، وعدم جدوى العقوبات الاقتصادية، كما أكد التوجيه أن إطالة أمد الأزمة يزيد من تكاليف الحل العسكري النهائي، ويهدد سياسة تماسك الحلفاء ضد العراق، ويضاعف من خسائر الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وبناء على كل ذلك، وبموجب قرارات الأمم المتحدة، ومن منطلق الحفاظ على المصالح الأمريكية؛ بدأت العمليات الجوية ضد القوات العراقية [٤٢] .

كان ذلك إيذانا ببدء حرب الخليج الثانية (الحرب الامريكية – العراقية) حيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف الدولي في شن حرب لا هوادة

فيها على العراق في ١٧ يناير ١٩٩١، وامتدت مساحتها الجغرافية لتشمل أراضي العراق والكويت والسعودية و"اسرائيل" (٤٣) .

وبناء عليه، أخذت العلاقات الأمريكية العراقية شكل مواجهة عسكرية شاملة، وأصبح الصراع الأمريكي العراقي على أشده، وبلغ الصدام ذروته مع بدء عاصفة الصحراء وإعلان البيت الأبيض في تصريح مقتضب، أن عاصفة الصحراء قد بدأت ، حيث أعلن بوش في خطاب له عشية بدء الحرب: ' سندمر قوى العراق ومصانع أسلحته ، الكيماوية والبيولوجية وإمكانات"صدام حسين" النووية وسندمر ترسانته العسكرية" ، وسارع"صدام حسين" في غضون ساعتين من بدء الهجوم بإصدار بيان مفعم بنبرة التحدي معلنا فيه أن "أم المعارك قد بدأت"، وعلى ضوء ذلك، خيمت أجواء الحرب على العلاقات الأمريكية العراقية، التي أضحت علاقة صراع مكشوف، زادت حدته مع زيادة إيقاع الأحداث خلال مجريات الحرب(٤٤) .

بدأت قوات التحالف عملية عاصفة الصحراء بالقصف الجوي العنيف، حيث انطلقت أكثر من ٢٠٠٠ طائرة حربية نحو ٧٠٠ هدف في ١٧ يناير ١٩٩١، شملت العراق كله من الشمال إلى الجنوب وبمعدل ١٠٠٠ غارة جوية في اليوم واستمر القصف لمدة ٤٣ يوماً ، استعملت خلالها قوى التحالف القنابل الذكية والقنابل العنقودية وصواريخ كروز، وركزت الهجمات على قصف الأهداف العسكرية والاقتصادية والإستراتيجية في العراق والكويت، حيث استهدفت مراكز قيادات الجيش، والمطارات العسكرية، وقواعد الصواريخ، والدفاعات الجوية، والاتصالات، ومحطات الرادار، ومراكز تجمع القوات العراقية، ومصانع الأسلحة بأنواعها، ومصانع ومنشآت الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ومفاعلات الأبحاث النووية وجميع المنشآت الاقتصادية ولا سيما النفطية، والبنية التحتية وغيرها، لقد تجاوزت خطة الهجوم التي قادتها الولايات المتحدة الأهداف العسكرية الخالصة واستهدفت البنية التحتية المدنية بشتى فروعها، فالقصف شمل كل القواعد الأساسية للاقتصاد العراقي دون استثناء، وبدا أن الحرب قد أعدت لا لتحرير الكويت بل لتدمير العراق تدميراً شاملاً (٤٥) .

الخاتمة

نستنتج مما تم طرحه خلال البحث ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها سبق الاصرار في اندلاع الحرب الامريكية – العراقية عام ١٩١٩ و ما تسمى

بحرب الخليج الثانية وذلك اثر التداعيات التي فرضت على المنطقة العربية ، وهذا ما تم التأكيد عليه خلال عرض المبحث الاول وبيان موقف الادارة الامريكية تجاه سياسة الحكومة العراقية والتي كان نتيجتها توتر العلاقات الدبلوماسية والسياسية بشكل عام بين الطرفين ، حتى افتعلت ازمة الرهائن وازمة السفارتين الامريكيتين في العراق والكويت ليتطور الموقف الى التهديد باستخدام اسلحة الدمار الشامل من قبل الحكومة العراقية ، مما عقد المشهد السياسي ليصل الى انهيار جميع محاولات التسوية السلمية التي بدرت من الطرفين فضلاً عن بعض الاطراف الدولية التي تدخلت من اجل طرح السلم الا ان الموقف السياسي شهد بوادر الحرب بعد اطلاق الدولتين التهديدات والتلميح باستخدام السلاح والقوات العسكرية حتى وقعت الحرب "عاصفة الصحراء" بشكل ميداني جوأ ومن ثم براً عام ١٩٩١ .

الهوامش

[١] . جمال كمال ، الاخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية ، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٣٥.

[٢] . طلعت احمد سليم ، الوجود الامريكي العسكري والاجنبي في منطقة الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤، ص ٥٥.

[٣] . طلعت احمد سليم، المصدر السابق، ص٦٣.

[٤] . عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج : العراق وايران والمتغير الامريكي ، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

[٥] . عبد الهادي مصباح ، الاسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب ، تقديم اسامة الباز ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٢٢.

[٦] . غسان سلامة ، أمريكا والعالم ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

[٧] . عبد الجليل زيد المرهون ، المصدر السابق، ص٧٢.

[٨] . محمد مراد ، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٨٧.

[٩] . محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٥٥.

[١٠] . ستيفن جروبارد ، حرب السيد بوش ، ترجمة : خالد ايوب ، عبد الرحيم الفرا ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٢، ص ٢٨.

[١١] . بوب وود ورد ، القادة : اسرار صناعة القرار في حرب الخليج ، ط١ ، ترجمة : صبحي مشرقي واخرون ، سفنكس للنشر ، القاهرة ، ١٩٩١، ص ٥١.

[١٢] . وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج ، وثائق غير منشورة ١٩٦٥ –١٩٩٠، دار الحكمة ،لندن ، ١٩٩١. ٧٥.

[١٣] . عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي " النفط ، التنمية ، التدمير ، الافاق " ١٩٥٠ –٢٠١٠ ، ترجمة : محمد سعيدعبد العزيز ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٥. ص ٣٣.

[١٤] . جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧، ص ٥٩.

[١٥] . عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص ٧٠.

[١٦] . ميرل مارسيل ، ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، ترجمة : حسن نافعة ، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٤٨.

[١٧] . عامر هاشم عواد، المصدر السابق، ص٧٧.

[١٨] . جمال كمال ، الاخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية ، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٤١.

[١٩] . محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٢،ص٨١.

[٢٠] . المصدر نفسه، ص٨٨.

٢١. ميرل بارت ، مذكرات جيمس بيكر ، ترجمة : وفيق نعيم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٤٩.

[٢٢] . ميرل مارسيل ، ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، ترجمة : حسن نافعة ، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٣٣.

[٢٣] . رولان جكار ، الملفات السرية لحرب الخليج ، ترجمة : محمد مخاوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ط١ ، ١٩٩١.

[٢٤] . ستيفن جروبارد ، حرب السيد بوش ، ترجمة : خالد ايوب ، عبد الرحيم الفرا ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٢، ص٣٩.

[٢٥] المصدر نفسه، ص٤٤.

[٢٦] . ميرل بارت، المصدر السابق، ص٥٩.

[٢٧] . عبد الهادي مصباح، المصدر السابق، ص ٧٢.

[٢٨] . رولان جكار ، المصدر السابق، ص ٥١.

[٢٩] ، محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، المصدر السابق، ص٦٧.

[٣٠] . جمال كمال، المصدر السابق، ص ٤٩.

[٣١] . ميرل بارت، المصدر السابق، ص٦٣.

[٣٢] . طلعت احمد سليم ، الوجود الامريكي العسكري والاجنبي في منطقة الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤، ص٩٣.

[٣٣] . عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧، ص٤٧.

[٣٤] . محمد محفوظ ، حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية ، سلسلة حرب الخليج ، دار نشر مؤسسات عبد الكريم عبد الله تونس جويلية ، ١٩٩٩، ص٦٩.

[٣٥] . وفيق السامرائي ، حطام البوابة الشرقية ، دار القبس للصحافة والنشر ، الكويت ، ١٩٩٧، ص٣٥.

[٣٦] . عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، المصدر السابق، ص٧٢.

[٣٧] . ضياء جعفر و نعمان سعد الدين النعيمي ، الاعتراف الاخير ، حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران ٢٠٠٥، ص٤١.

[٣٨] . ميرل بارت ، المصدر السابق، ص٥٩.

[٣٩] . محمد محفوظ، المصدر السابق، ص ٥٢.

[٤٠] . ستيفن جروبارد ، حرب السيد بوش ، المصدر السابق، ص ٣٦.

[٤١] . محمد محفوظ، المصدر السابق، ص ٥٧.

[٤٢] . عامر هاشم عواد، المصدر السابق، ص ٧٣.

[٤٣] . جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧، ص٤٨.

[٤٤] . محمد محفوظ، المصدر السابق، ص٩٤.

[٤٥] . جمال كمال، المصدر السابق، ص٤٤.

قائمة المصادر:

١.بوب وود ورد ، القادة : اسرار صناعة القرار في حرب الخليج ، ط١ ، ترجمة : صبحي مشرقي واخرون ، سفنكس للنشر ، القاهرة ، ١٩٩١.

٢. جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧.

٣. جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧.

٤.جمال كمال ، الاخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية ، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٥. جمال كمال ، الاخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية ، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٦. رولان جكار ، الملفات السرية لحرب الخليج ، ترجمة : محمد مخاوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ط١ .

٧.ستيفن جروبارد ، حرب السيد بوش ، ترجمة : خالد ايوب ، عبد الرحيم الفرا ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٢.

٨. ستيفن جروبارد ، حرب السيد بوش ، ترجمة : خالد ايوب ، عبد الرحيم الفرا ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٢.

٩. ضياء جعفر و نعمان سعد الدين النعيمي ، الاعتراف الاخير ، حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران ٢٠٠٥.
١٠.طلعت احمد سليم ، الوجود الامريكي العسكري والاجنبي في منطقة الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤.
١١. طلعت احمد سليم ، الوجود الامريكي العسكري والاجنبي في منطقة الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤.
١٢. عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.
١٣. عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي " النفط ، التنمية ، التدمير ، الافاق " ١٩٥٠ –٢٠١٠ ، ترجمة : محمد سعيدعبد العزيز ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٥.
١٤.عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج : العراق وايران والمتغير الامريكي ، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩.
١٥. عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧.
١٦.عبد الهادي مصباح ، الاسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب ، تقديم اسامة الباز ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
١٧.غسان سلامة ، أمريكا والعالم ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٥.
١٨.محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥.
١٩. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٢.
٢٠. محمد محفوظ ، حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية ، سلسلة حرب الخليج ، دار نشر مؤسسات عبد الكريم عبد الله تونس جويلية ، ١٩٩٩.
٢١.محمد مراد ، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٢٢. ميرل بارت ، مذكرات جيمس بيكر ، ترجمة : وفيق نعيم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٢٣. ميرل مارسيل ، ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، ترجمة : حسن نافعة ، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٢٤. ميرل مارسيل ، ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، ترجمة : حسن نافعة ، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة ، ١٩٩٥.
٢٥. وفيق السامرائي ، حطام البوابة الشرقية ، دار القبس للصحافة والنشر ، الكويت ، ١٩٩٧.
٢٦. وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج ، وثائق غير منشورة ١٩٦٥ –١٩٩٠، دار الحكمة ،لندن ، ١٩٩١.

List of Sources:

1.Bob Woodward, Leaders: Secrets of Decision-Making in the Gulf War, 1st ed., translated by Subhi Mashraqi et al., Sphinx Publishing, Cairo, 1991.

2.Gamal Zakaria Kassem, Security Problems in the Arabian Gulf from the British Withdrawal to the Second Gulf War, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1997.

3.Gamal Zakaria Kassem, Security Problems in the Arabian Gulf from the British Withdrawal to the Second Gulf War, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1997.

4.Gamal Kamal, Fatal Mistakes: Witness to the Second Gulf War Chronicles, Al-Ahram Publishing and Distribution House, Cairo, 1998.

5.Gamal Kamal, Fatal Mistakes: Witness to the Second Gulf War Chronicles, Al-Ahram Publishing and Distribution House, Cairo, 1998.

6.Roland Jacquard, The Secret Files of the Gulf War, translated by: Muhammad Khawāf, Dar Qurtuba for Publishing, Documentation, and Research, 1st ed.

7.Stephen Graubard, Mr. Bush's War, translated by Khaled Ayoub and Abdul Rahim Al-Farra, Al-Ahliya Publishing and Distribution House, Jordan, 1992.

8.Stephen Graubard, Mr. Bush's War, translated by Khaled Ayoub and Abdul Rahim Al-Farra, Al-Ahliya Publishing and Distribution House, Jordan, 1992.

9.Diaa Jaafar and Noman Saad Al-Din Al-Naimi, The Final Confession: The Truth About Iraq's Nuclear Program, Center for Arab Unity Studies, June 2005.

10.Talat Ahmed Salim, The American Military and Foreign Presence in the Arab World Region, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1994.

11.Talat Ahmed Salim, The American Military and Foreign Presence in the Arab World Region, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1994.

12.Amer Hashim Awad, The Role of Military Power in American Strategy, Strategic Studies Series, Center for International Studies, University of Baghdad, 2011.

13.Abbas Al-Nasrawi, The Iraqi Economy: Oil, Development, Destruction, and Prospects 1950-2010, translated by Muhammad Saeed Abdel Aziz, Dar Al-Kunooz Al-Adabiyya, Beirut, 1995.

14.Abdul Jalil Zaid Al-Marhoun, Gulf Security: Iraq, Iran, and the American Variable, Strategic Studies, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.

15.Abdul Jalil Zaid Al-Marhoun, Gulf Security After the Cold War, Dar Al-Nahar Publishing House, Beirut, 1997.

16.Abdel Hadi Misbah, Biological and Chemical Weapons between War, Intelligence, and Terrorism, presented by Osama El-Baz, Dar Al-Masryia Al-Lubnaniyya, Cairo, 2000.

17.Ghassan Salama, America and the World, Dar Al-Nahar, Beirut, 2005.

18.Mohamed Hassanein Heikal, The American Empire and the Raid on Iraq, Madbouly Library, Cairo, 1995.

19.Mohamed Hassanein Heikal, The Gulf War: Illusions of Power and Victory, Al-Ahram Foundation, 1992.

20.Mohamed Mahfouz, The Gulf War: A Test of International Legitimacy, Gulf War Series, Abdel Karim Abdullah Institutions Publishing House, Tunis, July 1999.

21.Mohamed Murad, American Policy Towards the Arab Homeland: Between Strategic Constants and Circumstantial Variables, Dar Al-Manhal Al-Lubnaniyya, Beirut, 2009.

22.Merle Bart James Baker's Memoirs, translated by Wafiq Naim, Madbouly Library, Cairo, 1999.

23.Merle Marcel, The Gulf Crisis and the New World Order, translated by Hassan Nafaa, Dar Suad Al-Sabah and Ibn Khaldun Center for Development Studies, Cairo, 1995.

24.Merle Marcel, The Gulf Crisis and the New World Order, translated by Hassan Nafaa, Dar Suad Al-Sabah and Ibn Khaldun Center for Development Studies, Cairo, 1995.

25.Wafiq Al-Samarrai, The Wreckage of the Eastern Gate, Dar Al-Qabas for Press and Publishing, Kuwait, 1997.

26.Walid Hamdi Al-Azami, Saudi-American Relations and Gulf Security, Unpublished Documents 1965-1990, Dar Al-Hikma, London, 1991.